الأمم المتحدة

A/77/548

الجمعية العامة

Distr.: General
24 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تقرير عن استخدام الإعانة لعام 2022 وطلب تقديم إعانة للمحكمة الخاصة بلبنان لعام 2023

تقرير الأمين العام

موجز

أوجز الأمين العام، في طلبه السابق بشأن تقديم إعانة مالية للمحكمة الخاصة بلبنان (انظر A/76/522)، التقدم الذي أحرزته المحكمة في عملها القضائي في عام 2021، وقدم فيه معلومات عن الصعوبات المالية التي تواجهها المحكمة، وطلب موافقة الجمعية العامة على رصد اعتماد لتقديم إعانة لها بمبلغ قدره 8,3 ملايين دولار لعام 2022.

وقد رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 246/76 ألف، اعتمادا بمبلغ قدره 6 ملايين دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية لعام 2022، لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة في شكل إعانة، وذلك للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن الإنفاق النهائي والرصيد الحر، وكذلك عن ردّ الرصيد الحر إلى الدول لأعضاء، في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021 خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

ويوجز الأمين العام في هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المحكمة في عام 2022، بما في ذلك انتقالها إلى مرحلة محدودة من تصريف الأعمال المتبقية، بعد انتهاء الأنشطة القضائية الرئيسية للمحكمة في عام 2022، واعتماد وتنفيذ خطة إنجاز يترتب عليها إغلاق المحكمة بصورة نهائية في نهاية عام 2023. وعلاوة على ذلك، يقدم الأمين العام معلومات عن الحالة المالية للمحكمة، والاستخدام المتوقع للإعانة المالية لعام 2022، وميزانية المحكمة لعام 2023، ويلتمس موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة نهائية للمحكمة بمبلغ 3,0 ملايين دولار لعام 2023.

091122 021122 22-24030 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أنشئت المحكمة الخاصة بلبنان في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرارَ 1757 (2007) لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الاعتداء الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ومقتل أو إصابة أشخاص آخرين. ويشمل اختصاص المحكمة أيضا الهجمات الأخرى التي تُقرِّر المحكمة أنها "متلازمة" قضائيا مع اعتداء 14 شباط/فبراير 2005.

2 - وقد أدانت المحكمة، خلال الاضطلاع بالولاية القضائية المنوطة بها، ثلاثة أفراد غيابيا لضلوعهم في اعتداء 14 شباط/فبراير 2005 وحكمت عليهم بخمس عقوبات سَجن مؤبد تُنفَّذ في الوقت نفسه. وهي أقسى العقوبات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة وقواعدها، وتعكس خطورة الجرائم المرتكبة وأثرها على المتضررين والمجتمع اللبناني ككل.

3 - وعملا بالاتفاقِ بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة بلبنان، المرفقِ بالقرار 1757 (2007)، تُموَّل نسبة 51 في المائة من نفقات المحكمة من تبرعات الدول، في حين تتحمَّل حكومة لبنان نسبة 49 في المائة المتبقية.

4 - ومنذ صدور التقرير الأخير للأمين العام (A/76/522)، بذلت المحكمة جهودا كبيرة وعملت بجد على إنجاز الإجراءات القضائية في القضية الرئيسية (STL-11-01) المتعلقة باعتداء 14 شباط/فبراير 2005. ومع صدور حكم الاستئناف وحكم تحديد العقوبة في تلك القضية في آذار/مارس وحزيران/يونيه 2022، واستمرار وقف النظر في القضايا المعروفة بـ "القضايا المتلازمة" بسبب نقص التمويل، تكون المحكمة قد أنجزت عملها القضائي وانتقلت إلى مرحلة تصريف أعمالها المتبقية في 1 تموز/يوليه 2022.

5 - وفي الوقت نفسه، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة لبنان على خطة إنجاز لأعمال المحكمة. وبموجب خطة الإنجاز، من المتوقع أن تؤدي المحكمة مهامها المتبقية المحدودة اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2022 حتى نهاية عام 2023، ويشمل ذلك إدارة وحفظ سجلاتها ومحفوظاتها، ودعم حماية الشهود والمتضررين، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، والاستجابة لطلبات الحصول على معلومات. وستغلق المحكمة أبوابها في نهاية عام 2023. وقد وضعت المحكمة ميزانية لعام 2023، لضمان إنجاز المهام المتبقية وإغلاق أبوابها بحلول نهاية ذلك العام.

6 - ورغم الإعانة التي منحتها الجمعية العامة لعام 2022، واجهت المحكمة نقصا كبيرا في الأموال في النصف الأول من العام. وتجنبا لتصفية المحكمة في أوائل عام 2022 قبل أوانها، بذلت حكومة لبنان، رغم ما تواجهها من صعوبات اقتصادية، جهودا كبيرة وأعلنت تقديم تبرع بمبلغ 000 900 دولار كجزء من مساهمتها المقررة. وبالتوازي مع ذلك، بذلت المحكمة من جانبها جهودا استثنائية، حيث تعهدت غرفة الاستئناف بإصدار حكم الاستئناف قبل الموعد المقرر بشهر واحد، وهو ما سمح بإجراء تخفيضات في التكاليف. وواصلت المحكمة جهودها المكثفة لجمع التبرعات، وبفضل وجود ميزة إضافية تتمثل في خطة الإنجاز، تمكنت من جمع أموال كافية لمواصلة عملياتها حتى نهاية عام 2022.

7 - ومع أن العجز المالي لعام 2022 قد أُوجد له حل في نهاية المطاف، فإن الحالة المالية لعام 2023 لا تزال مترديةً. ورغم التواصل المكثف بين الجهات المانحة المحتملة ولجنة إدارة المحكمة، لا توجد حاليا أي تبرعات معلنة للسنة المالية 2023. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته المحكمة وعن مركزها المالي واستخدام الإعانة في عامي 2021 و 2022.

8 - ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات عن ميزانية المحكمة لعام 2023 وتُلتمس فيه موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة نهائية للمحكمة بمبلغ 3,0 ملايين دولار لعام 2023. وعدمُ كفاية التمويل المخصص لعام 2023 يعرّض للخطر إنجازَ عمل المحكمة وإغلاقَها في الوقت المحدد في نهاية ذلك العام. وأداء المهام المتبقية والاضطلاع بأنشطة التخفيض التدريجي أمران ضروريان لضمان إغلاق المحكمة على نحو منظم بحلول نهاية عام 2023، مع ضمان امتداد إرثها إلى شعب لبنان وإلى العدالة الجنائية الدولية بوجه أعم.

ثانيا - التقدم المحرز في ملفات القضايا[1]

ألف - انتهاء البت في قضية *عياش وآخرين* (STL-11-01)

9 - تتعلق القضية الرئيسية للمحكمة بالاعتداء الذي تعرض له رئيس وزراء لبنان الأسبق، وأسفر عن مقتل 22 شخصا، منهم رئيس الوزراء، وإصابة 226 آخرين. وحاكمت المحكمة خمسة متهمين غيابيا وعيَّنت محامين عنهم. والمتهمون هم سليم جميل عياش، ومصطفى بدر الدين، وحسن حبيب مرعي، وحسين حسن عنيسي، وأسد حسن صبرا. ووجه إليهم المدعي العام تهم التآمر لارتكاب عمل إرهابي، إلى جانب عدد من التهم الأخرى المرتبطة بذلك. وأنهيت الإجراءات القائمة بحق السيد بدر الدين، عقب تقديم أدلة كافية على وفاته، دون الإخلال بإمكانية مواصلة الإجراءات ضده عند ثبوت العكس. وفي 18 آب/أغسطس و 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت غرفة الدرجة الأولى حكمها وحكمت على السيد عياش بخمس عقوبات سَجن مؤبد تُنفَّذ في الوقت نفسه، وبرأت المتهمين الثلاثة الآخرين.

10 - وفي أعقاب إجراءات الاستئناف التي جرت طوال عام 2021 وتعلقت باثنين من الأفراد الذين تمت تبرئتهم، وهما السيد مرعي والسيد عنيسي، أصدرت غرفة الاستئناف في 10 آذار/مارس 2022 حكم الاستئناف في قضية *المدعي العام ضد مرعي وعنيسي* (STL-11-01). وألغت أحكام التبرئة الصادرة بحق السيد مرعي والسيد عنيسي وأدانتهما بجميع التهم الخمس المسندة إليهما. وعقب إدانتهما، أصدرت غرفة الاستئناف أوامر بالقبض عليهما وباشرت إجراءات إصدار حكم تحديد العقوبة.

11 - وفي 16 حزيران/يونيه 2022، وبعد النظر في المذكرات والملاحظات الواردة من الطرفين، حكمت غرفة الاستئناف على السيد مرعي والسيد عنيسي بخمس عقوبات سَجن مؤبد تُنفَّذ في الوقت نفسه. وخلصت غرفة الاستئناف بالإجماع، في حكم تحديد العقوبة الصادر عنها، إلى أن الجرائم التي أدين بها السيد مرعي والسيد عنيسي بالغة الخطورة وأن بعض الظروف المشدِّدة التي دفع بها الادعاء قد أُثبتت على نحو لا يشوبه شك معقول. وبصدور حكم تحديد العقوبة، اختُتمت الإجراءات في القضية الرئيسية (STL-11-01) المعروضة على المحكمة.

باء - استمرار وقف النظر في قضية *عياش* "المتلازمة" (STL-18-10)

12 - تتعلق قضية *عياش* "المتلازمة" (STL-18-10) بثلاثة اعتداءات على سياسيين لبنانيين، هم مروان حمادة، وجورج حاوي، وإلياس المر، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و 21 حزيران/يونيه 2005

(1) بالإضافة إلى النشاط المذكور في هذا التقرير، نُفذت في عام 2022 أعمال قضائية متعلقة بمسائل أخرى معروضة على المحكمة.

و 12 تموز/يوليه 2005 على التوالي. ووُجِّهت إلى المتهم، السيد عياش، تهمة التآمر لارتكاب عمل إرهابي، إلى جانب عدد من التهم الأخرى المرتبطة بذلك.

13 - وكما ورد في التقرير السابق للأمين العام، توقفت الإجراءات في القضية "المتلازمة" (STL-18-10) في حزيران/يونيه 2021 قبل أسبوعين تقريبا من تاريخ المحاكمة بسبب نقص التمويل. ولا تزال هذه الإجراءات متوقفة ولم تُخصَّص لها موارد في الميزانية المنقحة لعام 2022 أو في ميزانية عام 2023.

ثالثا - خطة الإنجاز

14 - تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة لبنان في عام 2021 على إطار أداء المهام المتبقية في المحكمة وعلى نطاق المهام المتبقية التي تقتصر أساسا على ما يلي: (أ) إدارة وحفظ سجلات المحكمة ومحفوظاتها؛ (ب) تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات؛ (ج) حماية ودعم المتضررين والشهود (A/76/522، الفقرة 29). واتفقتا على أن تكون الأمم المتحدة الوديع لسجلات المحكمة ومحفوظاتها بمجرد إغلاق المحكمة. وستُنقل سجلات المحكمة ومحفوظاتها إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات في إدارة الدعم العملياتي التابعة للأمانة العامة في مقر الأمم المتحدة لحفظها ومواصلة إمكانية الوصول إليها. وسيفرض هذا النقل أعباء إضافية على القسم. وإن كانت هناك حاجة إلى أي موارد إضافية، فستُقدم مقترحات بشأنها إلى الجمعية العامة وفقا لإجراءات الميزانية.

15 - ومع مراعاة إطار أداء المهام المتبقية، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة لبنان في 20 حزيران/يونيه 2022 على خطة إنجاز لإنهاء عمل المحكمة وإغلاقها على نحو منظم في نهاية عام 2023.

16 - وتمشيا مع الجدول الزمني القضائي المنقح للمحكمة، تنص خطة الإنجاز على أن مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في المحكمة ستبدأ عند انتهاء العمل القضائي للمحكمة بالنطق بحكم تحديد العقوبة في القضية الرئيسية (STL-11-01). وبناء على ذلك، بعد صدور حكم الاستئناف في القضية الرئيسية (STL-11-01) في 16 حزيران/يونيه 2022، بدأت المحكمة أداء مهامها المتبقية في 1 تموز/يوليه 2022. وخلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، تعمل المحكمة في شكل هيئة صغيرة بعدد محدود من الموظفين. ويكون رئيس قلم المحكمة الموظف الوحيد من بين كبار الموظفين الذي يعمل على أساس التفرغ، فيما يتقاضى القضاة والمدعي العام ورئيسة مكتب الدفاع أجورهم بما يتناسب مع العمل المنجز فعلاً.

17 - وفي ضوء النطاق المحدود للمهام المتبقية للمحكمة، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة لبنان كذلك على أن تُختتم مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في المحكمة في نهاية عام 2023، وهو ما سيتطلب تجديد الولاية مرة أخيرة بعد انتهاء الولاية الحالية في نهاية شباط/فبراير 2023. ومن المقرر أن يقتصر هذا التجديد النهائي للولاية على ولاية غير قضائية تركز على إنجاز المهام المتبقية غير القضائية. وستتيح مرحلة تصريف الأعمال المتبقية تأمين محفوظات المحكمة وأدلتها وإرثها والحفاظ عليها، كما ستتيح فترة زمنية معقولة للمساعدة في حماية المتضررين والشهود وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابة لطلبات الحصول على معلومات.

جيم - المهام المتبقية وأنشطة الخفض التدريجي لعام 2022

18 - على النحو الموضح أعلاه، بدأت المحكمة في 1 تموز/يوليه 2022 أداء مهامها المتبقية. وخلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، ستكرس المحكمة جهودها من أجل القيام بما يلي: (أ) إنجاز الأنشطة القضائية المتبقية؛ (ب) معالجة المسائل المتصلة بحماية ودعم المتضررين والشهود؛ (ج) تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابة لطلبات الحصول على معلومات؛ (د) إدارة وحفظ سجلات المحكمة ومحفوظاتها؛ (هـ) الترجمة الكاملة للأحكام؛ (و) مواصلة الجهود الرامية إلى الخفض التدريجي لأنشطة المحكمة وضمان إرثها.

1 - إنجاز الأنشطة القضائية

19 - ستواصل المحكمة الاضطلاع بأنشطة قضائية محدودة خلال عام 2022. وتشمل هذه الأنشطة إنجاز التقرير السنوي؛ وتقديم المساعدة إلى السلطات اللبنانية والاستجابة لطلبات الحصول على معلومات؛ وإدارة وإجراء التعديلات القضائية اللازمة بناء على تقارير السلطات اللبنانية عن الجهود التي تبذلها للبحث عن الأشخاص الثلاثة المدانين واعتقالهم؛ وتقديم المساعدة إلى الرئيسة ونائب الرئيسة والقضاة في إنجاز ولايتهم وضمان الفراغ من جميع المسائل القضائية والمحفوظات القضائية على نحو سليم قبل انتهاء ولايتهم؛ والمساعدة في وضع الصيغة النهائية للنصوص القضائية المتاحة على الموقع الشبكي للمحكمة، باللغات الثلاث حسب الاقتضاء، ضمانا لإرث المحكمة.

2 - تقديم المساعدة في حماية ودعم المتضررين والشهود

20 - ستتعهد المحكمة رقم هاتف الطوارئ وقاعدة بيانات الشهود/المتضررين السرية المحتفَظ بها لدى قلم المحكمة، وستبقي على اتفاقات إعادة التوطين التي أبرمتها في السابق مع الدول. وستُجري أيضا تقييمات للمخاطر وستستعين بخبراء استشاريين، حسب الاقتضاء. وتَجري حاليا مناقشات بشأن تعيين وديع محتمل عند إغلاق المحكمة لقاعدة بيانات الشهود/المتضررين السرية، مع إيلاء الاعتبار لحمايتها و/أو تدميرها بما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها الشهود والمتضررون.

3 - تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات

21 - سيواصل كل من قلم المحكمة ومكتب المدعي العام تعهُّد ما لديهما من قواعد بيانات من أجل تلبية طلبات الحصول على معلومات الواردة من السلطات الوطنية و/أو الأطراف الثالثة الأخرى ومن أجل معالجة مسألة حماية ودعم المتضررين والشهود. ولدى تنفيذ هذه المهمة، سيولى الاعتبار الواجب لاعتبارات الأمن والسرية التي قد تنطبق على السجلات الخاضعة لهذه الطلبات.

4 - إدارة وحفظ السجلات والمحفوظات

22 - إدارة سجلات المحكمة ومحفوظاتها وحفظها على نحو سليم أمران أساسيان للاستجابة لطلبات الحصول على معلومات خلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، ومعالجة مسألة حماية ودعم المتضررين والشهود، وضمان أمن المعلومات، والحفاظ على إرث المحكمة.

23 - وسيتعهد قلم المحكمة قواعد البيانات القضائية للمحكمة من أجل أداء هذه المهام، وسيقوم فضلا عن ذلك بتحضير المحفوظات والسجلات الموجودة في عهدته لتسليمها إلى الأمم المتحدة عند إغلاق المحكمة.

24 - وقد بدأت بالفعل عمليةُ توحيد المحفوظات والسجلات وتحضيرها. فبعد إتمام الإجراءات القضائية في حزيران/يونيه 2022، بدأت الغرف ومكتب الدفاع نقل سجلاتهما الرقمية والمادية إلى قلم المحكمة. وحسب التقديرات، صار الآن لدى قلم المحكمة 90 في المائة من السجلات المادية غير القضائية و 80 في المائة من السجلات الرقمية غير القضائية. وسيُنجَز، في الربع الأخير من عام 2022، نقل ما تبقى من السجلات، عند الاقتضاء، من الأجهزة الأخرى إلى قلم المحكمة. وقد بدأت الجهود الرامية إلى تجميع السجلات المادية في علب مخصصة لمواد المحفوظات وستستمر طوال عام 2022.

25 - ولدى قلم المحكمة فئتان عريضتان من السجلات سيواصل تعهدهما خلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية والاستعداد لنقلها إلى الأمم المتحدة عند الإغلاق، وهما:

(أ) السجلات القضائية، وتتعلق بقضايا المحكمة والسجلات المتعلقة بآلية المساءلة القضائية وطعون الموظفين. وتشمل هذه السجلات وثائق الإثبات، والمستندات المودعة، والمحاضر، والتسجيلات السمعية البصرية، والمراسلات، وبعض سجلات الغرف. وتتخذ هذه السجلات القضائية شكل سجلات رقمية وسجلات مادية؛

(ب) السجلات غير القضائية، وتشمل سجلات جميع الأجهزة، وأفرقة الدفاع، والممثل القانوني للمتضررين المشاركين في الإجراءات، والمدعي العام المتدخل بصفة صديق المحكمة، والسجلات الإدارية للمحكمة. وتتخذ هذه السجلات غير القضائية شكل سجلات رقمية وسجلات مادية.

26 - ويُحتفظ بالسجلات الرقمية في قواعد بيانات معقدة عالية التخصص، تشمل نظاما فريدا لإدارة الملفات القضائية يتعلق بالسجلات القضائية للمحكمة (نظام Legal WorkFlow). ويجري التخطيط حاليا لاستخلاص السجلات الرقمية من النظم القضائية والإدارية وأرشفتها كي يتسنى نقلها في نهاية المطاف إلى الأمم المتحدة، وتتقدم، بالتوازي مع ذلك، مسارات العمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وإدارة السجلات، والأرشفة. وقد أجريت دراسات جدوى بشأن استخلاص البيانات من النظم القضائية والإدارية.

27 - وسيواصل مكتب المدعي العام تعهُّدَ ما لديه من سجلات وأدلة والحفاظَ عليها بطريقة تكفل مواصلةَ حماية المعلومات السرية للغاية والحساسة وإمكانيةَ استخدام الأدلة في إعادة محاكمة محتملة. ويتوافر في المكتب ما يلي: (أ) أدلة مادية، مثل الوثائق والأقراص الصلبة؛ (ب) قطع مادية مستخدمة في الاستدلال الجنائي مأخوذة من مسارح الجريمة؛ (ج) قواعد بيانات رقمية. ويجهز المكتب الأدلة المادية حاليا لتسليمها إلى الأمم المتحدة عند إغلاق المحكمة لأغراض أرشفتها لا غير. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المكتب مناقشات مع الأمم المتحدة ومع لبنان بشأن الوجهة النهائية التي ستُرسل إليها بعد إغلاق المحكمة القطعُ المادية المستخدمة في الاستدلال الجنائي في القضية الرئيسية والقضايا المتلازمة، وكذلك بشأن كيفية الحفاظ على السجلات الرقمية للمكتب بطريقة تسمح باستعادتها واستخدامها في المستقبل.

5 - ترجمة الأحكام إلى اللغتين العربية والفرنسية

28 - اللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية هي اللغات الرسمية للمحكمة. ولا تزال ترجمة حكم غرفة الدرجة الأولى وحكم الاستئناف وحكم تحديد العقوبة من الإنكليزية إلى العربية والفرنسية جارية. وتجري

الترجمتان العربيتان لحكم غرفة الدرجة الأولى وحكم الاستئناف على قدم وساق، حيث إن من المقرر إنجاز الترجمة الرسمية لحكم الاستئناف (253 صفحة) ونشرها على الموقع الشبكي للمحكمة بحلول نهاية عام 2022. ومن المقرر إنجاز ترجمة حكم غرفة الدرجة الأولى (682 2 صفحة) بحلول نهاية عام 2022. ويتواصل العمل على الترجمتين الفرنسيتين لحكم غرفة الدرجة الأولى وحكم الاستئناف، ومن المقرر أن تنتهي مرحلة ترجمة الأحكام في عام 2022.

6 - التخفيض التدريجي والأنشطة الأخرى المتعلقة بإرث المحكمة

ملاك الموظفين

29 - بحلول نهاية عام 2022، وبفضل تنفيذ خطة تخفيض تدريجي مرتبطة بالجداول الزمنية القضائية وإنجاز المنجزات المستهدفة القضائية والإدارية، سيكون 41 موظفا إضافيا قد غادروا المحكمة، ليبقى بذلك 11 موظفا في عام 2023.

أماكن العمل والأصول

30 - في إطار تدابير خفض التكاليف، عرضت المحكمة إخلاء مبانيها الحالية وتعهدت بالقيام بذلك بحلول نهاية عام 2022، أي قبل إغلاق أبواب المحكمة بعام واحد. وتيسيرا لإخلاء المبنى بصورة مبكرة، اتخذت المحكمة عددا من الخطوات، على النحو المبين أدناه. وتسير ترتيبات إيجاد موقع مؤقت وفعال من حيث التكلفة على الطريق الصحيح ومن المتوقع أن تُوضع موضع التنفيذ بحلول نهاية عام 2022 لعدد محدود من الموظفين وللأصول التي تتطلب موقع استضافة لها في عام 2023 قبل نقلها إلى الجهات الوديعة المقبلة عند إغلاق المحكمة.

استضافة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمحفوظات الرقمية

31 - في تشرين الأول/أكتوبر 2022، توصلت المحكمة إلى اتفاق ينص على أن تستضيف المحكمة الجنائية الدولية مؤقتا في موقع لها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمحكمة وكذلك محفوظاتها الرقمية وسجلاتها الرقمية والموجودات بحوزة مكتب المدعي العام، على أن تبقى تحت عهدة وإدارة قلم المحكمة ومكتب المدعي العام. وستجري عملية النقل نفسها خلال الفترة المتبقية من عام 2022، مما يسهل بصورة أكبر مغادرة مباني المحكمة الحالية بحلول نهاية العام. ولدى إغلاق المحكمة، ستُنقل المحفوظات الرقمية إلى الأمم المتحدة.

استضافة السجلات المادية للمحكمة

32 - نُقلت المحفوظات المادية القضائية وغير القضائية الخاصة بمكتب المدعي العام إلى وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية في تموز/يوليه 2022. وستُنقل المجموعة الخاصة بقلم المحكمة خلال الربع الأخير من عام 2022. ولدى إغلاق المحكمة، ستُنقل هذه السجلات المادية إلى الأمم المتحدة.

استضافة القطع المادية المستخدمة في الاستدلال الجنائي الموجودة في عهدة مكتب المدعي العام

33 - لا يزال مكتب المدعي العام يحتفظ بقطع مادية مستخدمة في الاستدلال الجنائي تتعلق بالقضايا الأخرى "المتلازمة" التي لم تمض قدما في المحكمة ولم تمارس عليها المحكمة اختصاصها. ويجري حاليا

إعادة معظم هذه المواد إلى لبنان، وقد انتُهي من تحضير وتعبئة هذه المواد في تموز/يوليه 2022، على أن يتم شحنها إلى لبنان في أيلول/سبتمبر 2022. وتتواصل المناقشات مع مختلف الأطراف الخارجية الرسمية بشأن جزء من القطع المادية المتصلة بالقضايا "المتلازمة" تتطلب مناولته عناية خاصة، من أجل ضمان نقله وإعادته إلى لبنان قبل منتصف كانون الأول/ديسمبر 2022. وتجري مناقشات حاليا لإيجاد موقع تُستضاف فيه القطع المادية المستخدمة في الاستدلال الجنائي في القضية الرئيسية (STL-11-01) و "القضية المتلازمة" (STL-18-01).

إيجاد حيز مكاتب لعدد محدود من الموظفين حسب الاقتضاء

34 - للحد من التكاليف، سيواصل معظم الموظفين في عام 2023 العمل عن بعد، لكن سيتعين إيجاد حيز مكاتب ضئيل جدا. وتتفاوض المحكمة مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على اتفاق من أجل استضافة الآلية لعدد محدود من موظفي المحكمة سيحتاجون إلى حيز مكاتب خلال عام 2023، ويتألفون أساسا من فريقَي تكنولوجيا المعلومات والأرشفة. وسيتعين أيضا إيجاد حيز مكاتب تُستضاف فيه القطع المادية (الأدلة التي قُبلت) التي تُشكل سجلات من السجل القضائي لقضايا المحكمة، وستكون هذه القطع المادية في عهدة قلم المحكمة خلال عام 2023.

التصرف في الأصول المتبقية الموجودة في المبنى الحالي

35 - تجري المحكمة اتصالات مع المنظمات الدولية الأخرى والشركات التجارية والإدارات الحكومية في هولندا بشأن الأصول المادية الموجودة بمبناها الحالي، وذلك من أجل تيسير التصرف في أصولها المادية المتبقية التي تشمل الأثاث والمعدات الأمنية ومعدات قاعات المحكمة والمعدات السمعية البصرية والقرطاسية. ومن أجل تحقيق قابلية توسع أفضل، رُحّلت خدمة البريد الإلكتروني للمحكمة إلى حل قائم على الحوسبة السحابية هو برنامج Office 365، وهو ما يسمح بإخراج البنية التحتية الحالية للبريد الإلكتروني من الخدمة. ويجري إحراز تقدم في التخلص الآمن من الأصول الرقمية والسجلات المادية والأصول المادية ذات الصلة وفي نقل الأصول المادية، وهما في سبيلهما إلى الإنجاز في عام 2022.

موقع شبكي ثابت للمحكمة

36 - خلال مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، سيلزم العمل على إعداد موقع شبكي ثابت/دائم يحوي مجموعة كاملة من السجلات العامة للمحكمة ويبقى بعد إغلاق المحكمة لتمكين المهتمين بعمل المحكمة من مواصلة الوصول إلى تلك المعلومات. وقد أجريت دراسة جدوى بشأن ترحيل الموقع الشبكي وتحويله لأغراض الحفاظ عليه.

37 - وفي عام 2022، أُدخلت تحديثات هامة على الموقع الشبكي باللغات الرسمية الثلاث للمحكمة لكي يظهر فيه إنجاز النشاط القضائي والانتقال إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية. ويجري حاليا نشر الأدلة التي قُبلت على الموقع الشبكي، وذلك من أجل جعل هذه السجلات متاحة لعامة الجمهور.

باء - المهام المتبقية وأنشطة الخفض التدريجي لعام 2023

38 - في عام 2023، من المتوقع أن تواصل المحكمة أداء وإنجاز المهام المتبقية المبينة أعلاه ضمن مؤسسة صغيرة الحجم وكفؤة تضم 11 وظيفة من وظائف الموظفين الأساسيين. وكما ذكر في الفقرة 17 أعلاه،

من المتوقع أن يقتصر التجديد النهائي لولاية المحكمة، التي سيبدأ نفاذها اعتبارا من 1 آذار/مارس 2023، على ولاية غير قضائية تركز على إنجاز المهام المتبقية غير القضائية. وبناء على ذلك، ستغطي ميزانية عام 2023 تكاليف أنشطة قضائية قليلة جدا في الشهرين الأولين من عام 2023.

39 - وسيركز العمل بصورة رئيسية على استخلاص السجلات الرقمية للمحكمة من النظم القضائية والإدارية ثم حفظها قبل تسليمها إلى الأمم المتحدة. وستستلزم العملية استخلاص السجلات من قواعد البيانات مرفقةً ببياناتها الوصفية ذات الصلة، بما في ذلك التصنيفات الأمنية، التي ستسمح بتصنيف هذه المواد وتبويبها على نحو سليم. وبعد ذلك، سيجري تقييم السجلات المستخلَصة وتنظيمها وتسجيلها/قيدها وتحضيرها لنقلها، بحيث يتسنى الوصول إليها واستخدامها في المستقبل بمجرد تسليمها إلى الأمم المتحدة.

40 - وسيُستعان بثلاثة موظفين لتكنولوجيا المعلومات وبموظفَين لشؤون المحفوظات لإنجاز أنشطة الاستخلاص والأرشفة الرقمية، وسيؤدي موظف إداري مهام التنسيق. وتكملةً لهؤلاء الموظفين، سيستعان بمساعدة قصيرة الأجل وخدمات استشارية خارجية متخصصة لضمان تسليم مشروع الاستخلاص والأرشفة في الوقت المحدد ونقله لاحقا إلى الأمم المتحدة في عام 2023.

41 - وسيتطلب نقلُ السجلات الرقمية والسجلات المادية القضائية وغير القضائية، الموجودة حاليا في عهدة قلم المحكمة، إلى الأمم المتحدة قبل إغلاق المحكمة الاستعانةَ بمساعدة قصيرة الأجل وخدمات تعاقدية فيما يتعلق بتعبئة المواد وشحنها. وسيؤدي موظف لشؤون المحفوظات مهام التنسيق.

42 - وبعد التحقق من أنه جرى بصورة كاملة ودقيقة نقلُ السجلات الرقمية للمحكمة المستخلصة من وسائط تخزين المواد الإعلامية الخاصة بالمحكمة، ستتخلص المحكمة بأمان من جميع ما تبقى من أصول المعلومات الرقمية الأخرى وأجهزة تخزين المواد الإعلامية ومعدات تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ستصل بعض السجلات المادية إلى نهاية فترة الاحتفاظ بها وستُدمَّر بطريقة آمنة.

43 - وخلال عام 2023، سينتهي مكتب المدعي العام من تحضير سجلاته المادية ومقتنياته الرقمية وتسليمها إلى الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سينتهي المكتب من تحضير القطع المادية المستخدمة في الاستدلال الجنائي في القضية الرئيسية والقضايا المتلازمة ومن نقلها إلى موقع تخزينها النهائي بالتشاور مع الأمم المتحدة وحكومة لبنان. وسيؤدي هذه الأنشطةَ رئيسُ مكتب غير متفرغ وموظفٌ لنظم المعلومات متفرغ.

44 - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة المستمرة لحماية ودعم المتضررين والشهود خلال عام 2023، ستتعهد المحكمة رقم هاتف الطوارئ وقاعدة بيانات الشهود/المتضررين السرية، وستبقي على اتفاقات إعادة التوطين التي أبرمتها في السابق مع الدول، وستجري تقييمات للمخاطر. وقبل الإغلاق، ستبلغ المحكمة المتضررين والشهود بأن الخدمات المقدمة حاليا ستتوقف في نهاية عام 2023. وستُوفَّر هذه الأنشطة عن طريق خبراء استشاريين وموظفين متعاقد معهم في إطار المساعدة القصيرة الأجل، وسيتولى الموظف القانوني تنسيقها. وسيساعد مكتب المدعي العام في حماية الشهود والمتضررين، عند اللزوم.

45 - وتشمل الأنشطة الإضافية مراجعة ونشر الترجمة العربية لحكم غرفة الدرجة الأولى في القضية الرئيسية، والترجمات الفرنسية لحكم غرفة الدرجة الأولى وحكم الاستئناف وحكم تحديد العقوبة. وسيُحوَّل موقع المحكمة الشبكي إلى موقع ثابت ضمانا لإرث المحكمة. وخلال العام، سيستمر تحديث الموقع الشبكي بتحميل المستندات المودعة والمحاضر ووثائق الإثبات العامة وربما المواد السمعية البصرية، بالإضافة إلى تحميل الترجمات الرسمية العربية والفرنسية لحكم غرفة الدرجة الأولى وحكم الاستئناف وحكم تحديد العقوبة.

وسيقدم الدعمَ لهذه الأنشطة موظفو تكنولوجيا المعلومات وموظفو شؤون المحفوظات، بالإضافة إلى المساعدة القصيرة الأجل. وعند اقتراب نهاية عام 2023، سيتم مراجعة المحتوى السردي المدرَج على الموقع الشبكي باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية لتضمينه إغلاق المحكمة بصورة نهائية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيؤدي الموظف القانوني وخبراء استشاريون هذه الأنشطة.

46 - وستضطلع المحكمة أيضا في عام 2023 بأنشطة التصفية، وتشمل: (أ) إنهاء خدمة الموظفين المتبقين؛ (ب) الانتهاء من سداد المدفوعات إلى الموظفين والخبراء الاستشاريين والشركاء التجاريين؛ (ج) إنهاء العقود التجارية؛ (د) إنهاء الاتفاقات ذات الصلة المبرمة مع الحكومات والمنظمات الدولية؛ (هـ) إقفال حسابات المحكمة المصرفية؛ (و) إنجاز البيانات المالية؛ (ز) الوفاء بالتزامات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وسيؤدي هذه المهام رئيس قلم المحكمة والموظف الإداري، بدعم من الموظف القانوني.

رابعا - المركز المالي والجهود المبذولة لجمع التبرعات

47 - على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لجمع التبرعات، وهي جهود ستتواصل خلال عام 2023، ظلت التبرعات المقدمة للمحكمة تتراجع على مر السنين، حيث انخفضت من 22,7 مليون دولار في عام 2019 إلى 20,5 مليون دولار في عام 2020، و 8,1 ملايين دولار في عام 2021، ومن المتوقع أن تصل إلى 1,0 مليون دولار في عام 2022. وفي وقت إعداد التقرير، لم تكن هناك تبرعات معلنة لعام 2023، ومن غير الواضح ما إذا كان سيكون بوسع لبنان تقديم مساهمة للمحكمة في عام 2023.

48 - وبالنسبة لعام 2022، كانت الإعانة البالغة 6 ملايين دولار، التي تمت الموافقة عليها عملا بقرار الجمعية العامة 246/76 ألف، ضروريةً لمواصلة عمل المحكمة لكنها كانت أقل بكثير مما هو مطلوب، وهو ما أدى إلى عجز كبير في التمويل هذا العام. ولا يزال لبنان يواجه صعوبات اقتصادية تجعله غير قادر على تقديم مساهمته، ولم تتمكن الدول المانحة التي تقدم تبرعات من تعويض العجز.

49 - وفي آذار/مارس 2022، أبلغت المحكمة لجنة إدارتها بأنه لن يكون بوسعها تنفيذ برنامج العمل لعام 2022، بما في ذلك إتمام القضية الرئيسية والانتقال إلى مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، ما لم تتلق تمويلا إضافيا. وبالنظر إلى أن على المحكمة أن تكفل الامتثال لالتزاماتها المالية تجاه الموظفين والشركاء التجاريين، فإن المحكمة أبلغت لجنة الإدارة بأنها ستُضطر، وفقا لشروط ولاية المحكمة، إلى إخطار أصحاب المصلحة المعنيين بنفاد ما لديها من أموال والشروع في عملية تصفية مبكرة.

50 - ورغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حكومة لبنان، بذلت جهودا كبيرة لتجنب التصفية السابقة لأوانها ولضمان إنجاز العمل القضائي للمحكمة حيث أعلنت تقديم تبرع بقيمة 000 900 دولار كجزء من مساهمتها المقررة. وبالتوازي مع ذلك، بذلت المحكمة أيضا جهودا استثنائية للحيلولة دون حدوث التصفية المبكرة، حيث تعهدت غرفة الاستئناف بإصدار حكم الاستئناف قبل الموعد المقرر بشهر واحد. ومكنت الجهود المشتركة المحكمة من مواصلة عملياتها، ووفر الجدول الزمني القضائي المعدل أساسا لتقديم ميزانية منقحة لعام 2022. وفي 19 أيار/مايو 2022، وافقت لجنة الإدارة على ميزانية معدلة لعام 2022 بمبلغ 7,1 ملايين دولار، فيما يمثل تخفيضا قدره 100 326 دولار مقارنة بالميزانية الأصلية لعام 2022. وأُجريت تخفيضات أخرى من خلال الأخذ بتدابير تحقيق الكفاءة حيثما أمكن، وشمل ذلك إلغاء بعض الوظائف الشاغرة وتحوُّل معظم قضاة غرفة الاستئناف إلى العمل غير المتفرغ اعتبارا من نيسان/أبريل 2022. وهذه الوفورات قابلتها جزئيا الموارد اللازمة لبقاء المحكمة في مبناها الحالي حتى عام 2022.

51 - وواصلت المحكمة التواصل بشكل مكثف مع الجهات المانحة المحتملة ومع لجنة إدارة المحكمة. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2022، عُقدت سبعة اجتماعات للجنة الإدارة التمست خلالها المحكمة تقديم مزيد من المساهمات، وأجرت بالإضافة إلى ذلك مناقشات ثنائية متكررة ومتعددة مع رئيس اللجنة ومع ممثل لبنان وممثلي دول أخرى في اللجنة. وجرى السعي إلى إجراء تواصلات ثنائية أخرى مع 11 دولة من الدول غير الأعضاء في اللجنة بعد إجراء تحليل استراتيجي بشأن الجهات المانحة المحتملة، بالتنسيق مع الرئيس.

52 - ونُظمت في نيسان/أبريل 2022 جلسة إحاطة دبلوماسية افتراضية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بشأن إنجازات المحكمة وبشأن استمرار حاجتها إلى الدعم، وذلك بدعم وتعاون من الأمم المتحدة وحكومة لبنان ورئيس لجنة الإدارة وجميع المسؤولين الرئيسيين في المحكمة. وحضرت الإحاطة سبع وستون دولة، وشارك فيها ممثلون عنها من نيويورك ولاهاي ومن عواصمها. وصدر منشور متعلق بجمع الأموال لدعم هذه المناسبة وإثارة الاهتمام في صفوف الجهات المانحة المحتملة عقب الإحاطة. وفي آب/أغسطس، بعث الأمين العام رسالة إلى جميع الدول الأعضاء يلتمس فيها تقديم تبرعات للمحكمة. وأدت جهود جمع التبرعات هذه إلى توسيع محدود لقاعدة المانحين للمحكمة، حيث قدمت دولة مانحة جديدة تبرعا بقيمة 000 20 دولار.

53 - وفي حزيران/يونيه، صرفت حكومة لبنان تبرعها المعلن مما سمح للمحكمة بمواصلة عملياتها وتجنب التصفية. ويشكل اعتماد خطة الإنجاز وصرف لبنان لمساهمته تطورين حاسمين يوفران أرضية تتيح لعدد محدود من الدول المانحة تقديم تمويل إضافي من التبرعات. وقد عالجت هذه العوامل، إلى جانب الجدول الزمني القضائي المعدل لإنجاز القضية الرئيسية والميزانية المنقحة المخفضة لعام 2022، العجزَ المالي لعام 2022.

خامسا - استخدام الإعانة

54 - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 253/75 باء مبلغا إضافيا قدره 15,5 مليون دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة في شكل إعانة. ومكّنت موافقة الجمعية العامة على الإعانة المحكمةَ من مواصلة تنفيذ برنامج عملها لعام 2021. وعلى النحو الوارد في الجدول 1 أدناه، بلغ مجموع نفقات المحكمة في عام 2021 ما قدره 31,7 ملايين دولار، وتمت تغطيتها من خلال إعانة قدرها 15,5 مليون دولار وإيرادات أخرى قدرها 16,2 مليون دولار. ويرد الإبلاغ عن استخدام الإعانة البالغة 15,5 مليون دولار في البيانات المالية المراجَعة وفي تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/77/347).

55 - ورصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 246/76 ألف، اعتمادا بمبلغ 6 ملايين دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية لعام 2022، لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة في شكل إعانة. ومكّنت موافقة الجمعية على الإعانة المحكمةَ من مواصلة تنفيذ برنامج عملها، وفقا للميزانية المنقحة لعام 2022. وصُرفت الإعانة للمحكمة تدريجيا، استنادا إلى الوضع النقدي الشهري والمدفوعات النقدية المتوقعة.

56 - وحتى آب/أغسطس 2022، أُفرج عن مبلغ قدره 4,26 ملايين دولار من الإعانة المعتمدة البالغة 6 ملايين دولار. ومن المتوقع، في وقت إعداد هذا التقرير، أن تُستخدم الإعانة المقدمة لعام 2022 بالكامل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تكملةً للتبرعات المتلقاة والمتوقعة. وستكون التبرعات، إلى جانب الإعانة، كافية لتغطية الاحتياجات الإجمالية المنقحة لعام 2022.

سادسا - احتياجات المحكمة من التمويل لعام 2023

57 - تتواءم ميزانية عام 2023 مع الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل المبيَّنة بالتفصيل في الفرع الثالث من هذا التقرير. وقد وافقت لجنة إدارة المحكمة على ميزانية عام 2023 في 8 آب/أغسطس 2022، وهي تعكس أدنى حد على الإطلاق للاحتياجات اللازمة لتنفيذ خطة الإنجاز. وفي وقت إعداد التقرير، لم تكن هناك أي تبرعات معلنة مؤكدة لعام 2023.

58 - وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة 16 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس المجلس (S/2022/660)، بأن المحكمة قد بدأت مهامها المتبقية في 1 تموز/يوليه وأن الأمم المتحدة وحكومة لبنان قد اتفقتا، نظرا للنطاق المحدود للمهام المتبقية، على أن تُختتم المرحلة المتبقية بحلول نهاية عام 2023. وستغلق المحكمة أبوابها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

59 - وأبلغ الأمين العام أيضا مجلس الأمن بالصعوبات المالية التي تواجهها المحكمة وأشار إلى اعتزامه طلب إعانة مالية من الجمعية العامة لعام 2023 لتمكين المحكمة من أداء مهامها المتبقية وإغلاق أبوابها في نهاية عام 2023.

60 - وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمينَ العام، في رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام (S/2022/661)، بأن أعضاء المجلس قد أحاطوا علما بالنية التي أعرب عنها في رسالته، على أن يكون مفهوما أن الإعانة ستُسدَّد لاحقا من التبرعات التي تتلقاها المحكمة، مع الامتثال لما ينطبق من المتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة، وعدم تغيير الطابع الطوعي لترتيب تمويل المحكمة. وشدّد أعضاء المجلس على أن المساهمات المقدمة من لبنان ومن الجهات المانحة ينبغي أن تظل مصدرا رئيسيا لتمويل المحكمة وعلى ضرورة بذل جهود إضافية من أجل تجنّب الاعتماد على الإعانات المالية.

61 - وتبلغ ميزانية عام 2023 ما قدره 000 968 2 دولار وتعكس انخفاضا قدره 400 097 4 دولارا مقارنة بالميزانية المعدلة لعام 2022 البالغة 400 065 7 دولار. وترد في الجداول 1 إلى 3 مزيد من التفاصيل عن احتياجات عام 2023، بما في ذلك معلومات عن النفقات لعامي 2021 و 2022.

الجدول 1

الموارد المالية للمحكمة الخاصة بلبنان حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	النفقات الفعلية لعام 2021	الميزانية المنقحة لعام 2022[أ]	النفقات المقدّرة لعام 2022	التغيرات في الموارد		الاحتياجات المقدرة لعام 2023[ب]
				المبلغ	النسبة المئوية	
	أ	ب	ج	د	هـ = د / ب	و = ب + د
النفقات/الاحتياجات						
ألف - غرف المحكمة	3 650,6	1 083,9	1 073,2	(1 050,2)	(96,9)	33,7
باء - مكتب المدعي العام	6 495,0	848,4	860,5	(460,7)	(54,3)	387,7
جيم - قلم المحكمة	19 178,2	4 878,9	4 871,8	(2 358,4)	(48,3)	2 520,5
دال - مكتب الدفاع	2 350,9	254,2	259,9	(228,1)	(89,7)	26,1
المجموع الفرعي	**31 674,7**	**7 065,4**	**7 065,4**	**(4 097,4)**	**(58,0)**	**2 968,0**

العنصر	النفقات الفعلية لعام 2021	الميزانية المنقحة لعام 2022[أ]	النفقات المقدّرة لعام 2022	التغيرات في الموارد		الاحتياجات المقدرة لعام 2023[ب]
				المبلغ	النسبة المئوية	
	أ	ب	ج	د	هـ = د / ب	و = ب + د
الإيرادات						
رصيد الصندوق المرحّل	7 446,6	–	–	–	–	–
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	8 724,7	1 065,4	1 065,4	(1 065,4)	(100,0)	–
مبلغ الإعانة المالية المأذون به	15 503,4	6 000,0	6 000,0	(3 032,0)	(50,5)	2 968,0
مجموع الإيرادات	**31 674,7**	**7 065,4**	**7 065,4**	**(4 097,4)**	**(58,0)**	**2 968,0**
الفائض/(العجز)	–	–	–	–	–	–

(أ) وافقت لجنة الإدارة في 19 أيار/مايو 2022 على الميزانية المنقحة لعام 2022 بمبلغ 900 690 6 يورو (أي ما يعادل 400 065 7 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 15 أيار/مايو 2022 البالغ 0,947 يورو للدولار الواحد).

(ب) وافقت لجنة الإدارة في 8 آب/أغسطس 2022 على ميزانية عام 2023 بمبلغ مجموعه 050 959 2 يورو (أي ما يعادل 955 967 2 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 15 أيلول/سبتمبر 2022 البالغ 0,997 يورو للدولار الواحد).

الجدول 2

احتياجات المحكمة الخاصة بلبنان حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	النفقات الفعلية لعام 2021	الميزانية المنقحة لعام 2022[أ]	النفقات المقدّرة لعام 2022	التغيرات في الموارد		الاحتياجات المقدرة لعام 2023[ب]
				المبلغ	النسبة المئوية	
	أ	ب	ج	د	هـ = د / ب	و = ب + د
النفقات/الاحتياجات						
الوظائف	21 702,5	4 685,8	4 735,3	(3 274,1)	(69,9)	1 411,7
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	1 918,5	562,3	561,1	(552,3)	(98,2)	10,0
تكاليف الموظفين الأخرى	3 572,3	302,7	287,5	284,2	93,9	586,9
الخبراء الاستشاريون	1 057,7	97,1	85,9	(8,8)	(9,1)	88,3
السفر	24,8	5,5	–	(5,5)	(100,0)	–
الخدمات التعاقدية	1 144,5	781,1	653,0	(287,4)	(36,8)	493,7
مصروفات التشغيل العامة	2 124,0	591,8	712,3	(214,4)	(36,2)	377,4
اللوازم والمواد	130,4	9,5	5,5	(9,5)	(100,0)	–
الأثاث والمعدات	–	29,6	24,8	(29,6)	(100,0)	–
المجموع الفرعي	**31 674,7**	**7 065,4**	**7 065,4**	**(4 097,4)**	**(58,0)**	**2 968,0**
الإيرادات						
رصيد الصندوق المرحل	7 446,6	–	–	–	–	–
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	8 724,7	1 065,4	1 065,4	(1 065,4)	(100,0)	–
مبلغ الإعانة المالية المأذون به	15 503,4	6 000,0	6 000,0	(3 032,0)	(50,5)	2 968,0

العنصر	النفقات الفعلية لعام 2021	الميزانية المنقحة لعام 2022[أ]	النفقات المقدّرة لعام 2022	التغيرات في الموارد		الاحتياجات المقدرة لعام 2023[ب]
				المبلغ	النسبة المئوية	
	أ	ب	ج	د	هـ = د / ب	و = ب + د
مجموع الإيرادات	**31 674,7**	**7 065,4**	**7 065,4**	**(4 097,4)**	**(58,0)**	**2 968,0**
الفائض/(العجز)	–	–	–	–	–	–

(أ) وافقت لجنة الإدارة في 19 أيار/مايو 2022 على الميزانية المنقحة لعام 2022 بمبلغ 900 690 6 يورو (أي ما يعادل 400 065 7 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 15 أيار/مايو 2022 البالغ 0,947 يورو للدولار الواحد).

(ب) وافقت لجنة الإدارة في 8 آب/أغسطس 2022 على ميزانية عام 2023 بمبلغٍ مجموعه 050 959 2 يورو (أي ما يعادل 955 967 2 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 15 أيلول/سبتمبر 2022 البالغ 0,997 يورو للدولار الواحد).

الجدول 3

احتياجات المحكمة الخاصة للبنان من الوظائف (بما في ذلك القضاة)

الفئة	2021	المعتمد		المنقح للفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2022	الاحتياجات المقترحة لعام 2023
		كانون الثاني/يناير – تموز/يوليه 2022	آب/أغسطس – كانون الأول/ديسمبر 2022		
الفئة الفنية والفئات العليا					
القضاة	5	5	–	–	–
و أ ع	1	1	–	–	–
أ ع م	1	1	–	–	–
مد-2	2	2	–	–	–
مد-1	1	–	1	–	–
ف-5	9	3	–	1	1
ف-4	15	8	3	4	3
ف-3	27	11	2	5	4
ف-2/1	22	12	4	6	3
المجموع الفرعي	**83**	**43**	**10**	**16**	**11**
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها					
الخدمة الميدانية	1	–	–	–	–
الرتبة الرئيسية	2	2	2	1	–
الرتب الأخرى	48	12	–	11	–
الرتبة المحلية	6	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**57**	**14**	**2**	**12**	**–**
المجموع	**140**	**57**	**12**	**28**	**11**

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

62 - وتعكس ميزانية عام 2023 البالغة 000 968 2 دولار انخفاضا قدره 400 097 4 دولار، ويشمل ذلك انخفاضات تحت بند غرف المحكمة (200 050 1 دولار)، ومكتب المدعي العام (700 460 دولار)، وقلم المحكمة (400 358 2 دولار)، ومكتب الدفاع (100 228 دولار) مقارنة بالميزانية المنقحة لعام 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في الأنشطة القضائية التي اضطلعت بها المحكمة في حزيران/يونيه 2022، وإلى الانتقال في تموز/يوليه 2022 إلى مرحلة محدودة من تصريف الأعمال المتبقية، وما قابل ذلك من الخفض التدريجي للمهام باستمرار من أجل إنجاز الإغلاق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

63 - وستغطي الميزانية البالغة 000 968 2 دولار تكاليف 11 وظيفة (700 411 1 دولار) مؤلفة من وظيفة واحدة لرئيس قلم المحكمة (ف-5)، ووظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-4)، ووظيفة واحدة لموظف إداري (ف-4)، وأربع وظائف لموظفين لتكنولوجيا المعلومات (2 ف-3، 2 ف-2)، ووظيفتين لموظفَين لشؤون المحفوظات (1 ف-3، 1 ف-2)، ووظيفة واحدة لموظف غير متفرغ في مكتب المدعي العام (ف-4) (70 في المائة)، ووظيفة واحدة لموظف في الغرف معيَّن لفترة قصيرة (ف-3) (شهرين).

64 - وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة 300 556 1 دولارات التعويضات الممنوحة لغير الموظفين (000 10 دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (900 586 دولار)، والخبراء الاستشاريين (300 88 دولار)، والخدمات التعاقدية (700 493 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (400 377 دولار).

65 - وإذا وافقت الجمعية العامة على تقديم الإعانة المطلوبة، فسوف تصرفها المنظمة إلى رئيس قلم المحكمة على أساس دوري في عام 2023. وستُسجَّل الصرفيات كنفقات في البيانات المالية، وسيُبلَغ عن النفقات النهائية المقابلة التي أُنفقت من الإعانة المالية لعام 2023 في تقرير الأداء المالي لعام 2023.

سابعا - الاستنتاجات

66 - يشيد الأمين العام بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الخاصة بلبنان منذ إنشائها، ويرحب بانتهاء النشاط القضائي للمحكمة وانتقالها إلى مرحلة محدودة من تصريف الأعمال المتبقية. وفي هذا السياق، ومع مراعاة ولاية المحكمة، يؤكد الأمين العام استمرار أهمية ضمان الوفاء بالالتزامات المتبقية على نحو يلبي شروط الاتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة بلبنان، كما يؤكد استمرار أهمية ضمان إغلاق المحكمة على نحو منظم يحافظ على إرثها.

67 - ويرحب الأمين العام بتوفير حكومة لبنان 49 في المائة من التمويل على مر السنين، وينوه بالتزامها تجاه المحكمة على الرغم من استمرار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها.

68 - ويساور الأمين العام بالغ القلق لأن المحكمة لا تزال تواجه صعوبات مالية جسيمة في الوقت الذي تعتزم فيه القيام بصورة منظمة بأداء مهامها المتبقية وإغلاق أبوابها بحلول نهاية عام 2023. ولا يزال من الأهمية بمكان أن يكفل المجتمع الدولي حصول المحكمة على الوسائل المالية اللازمة لتأمين الأدلة والمحفوظات والحفاظ عليها، وصون المواد السرية، والمساعدة في حماية الضحايا والشهود.

ثامنا - التوصيات

69 - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تقوم بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بهذا التقرير وباستخدام الإعانة المعتمدة لعام 2022؛

(ب) الإحاطة علما بأن الإعانة المستخدمة في عام 2021 ومبلغها 400 503 15 دولارا تظهر في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021؛

(ج) الإحاطة علما باحتياجات المحكمة الخاصة بلبنان من الموارد للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، المقدرة بمبلغ 000 968 2 دولار واللازمة لكي يتسنى للمحكمة إنجاز ولايتها المتبقية وإغلاق أبوابها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

(د) تخصيص مبلغ قدره 000 968 2 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في شكل إعانة للمحكمة، على أن يكون مفهوماً أن أي تبرعات إضافية محصَّلة ستحدُّ من استخدام التمويل الذي توفره الأمم المتحدة، وأن يُبلَّغ عن ذلك في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2023؛

(هـ) أن تحيط علما بأن نقل سجلات المحكمة ومحفوظاتها إلى الأمم المتحدة قد تترتب عليه آثار في الميزانية، ولا سيما في إطار الباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي، من الميزانية البرنامجية، وحينئذ ستُقدم مقترحات بشأنها إلى الجمعية العامة وفقا لإجراءات الميزانية.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ التوصية*

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.21)

تحيط اللجنة الاستشارية علما بخطط الإنجاز، على النحو المبيّن، بما يشمل المهام المتبقية التي ستقتصر في المقام الأول على إدارة وحفظ سجلات المحكمة الخاصة ومحفوظاتها، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابات لطلبات الحصول على المعلومات وحماية ودعم الضحايا والشهود. وتشدد اللجنة على ضرورة أن توافق هيئة مناسبة على المهام المتبقية. (الفقرة 11)

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام أبلغ مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة المجلس (S/2021/149)، بأنه يعتزم إجراء مشاورات بشأن المهام المتبقية التي قد يلزم أداؤها بعد الانتهاء من العمل القضائي للمحكمة.

وفي رسالة مؤرخة 7 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/796)، أبلغ الأمين العام المجلس باعتزامه التماسَ إعانة من الجمعية العامة لعام 2022. وأبلغ المجلسَ كذلك بأن الأمم المتحدة وحكومة لبنان اتفقتا، في أعقاب رسالة الأمين العام المؤرخة 10 شباط/فبراير 2021، على إطار لأداء المهام المتبقية في المحكمة يبدأ بعد انتهاء البت في الاستئناف المقدم في *قضية عياش وآخرين* في عام 2022. وأوضح الأمين العام أن المهام المتبقية للمحكمة ستقتصر أساسا على إدارة وحفظ سجلات المحكمة ومحفوظاتها، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والاستجابات لطلبات الحصول على معلومات وحماية ودعم المتضررين والشهود. وستحتفظ المحكمة بالسند القانوني اللازم لأداء المهام القضائية الأخرى المخولة لها حاليا، بيد أنه لن يكون هناك في المرحلة المتبقية أي نشاط قضائي أو تحقيقي جارٍ، ما لم تقتض الظروف أداء تلك المهام القضائية. وفي رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام (S/2021/797)، أبلغت رئيسة مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس شددوا على أن المساهمات المقدمة من لبنان ومن الجهات المانحة ينبغي أن تظل مصدرا رئيسيا لتمويل المحكمة، بما في ذلك تمويل مهامها المتبقية.

ومع مراعاة إطار أداء المهام المتبقية، توصلت الأمم المتحدة وحكومة لبنان إلى اتفاق بشأن إنجاز العمل وإغلاق المحكمة الخاصة بلبنان بصورة منظمة في 20 حزيران/يونيه 2022. وتنص خطة الإنجاز على أن العمل القضائي للمحكمة سيُنجَز بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022، وعندئذ ستبدأ مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في المحكمة. واتفقت الأمم المتحدة وحكومة لبنان كذلك على أن تنتهي مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في المحكمة في نهاية عام 2023. وعلى النحو المبين في خطة الإنجاز، فإن مرحلة تصريف الأعمال المتبقية في المحكمة محدودة الحجم وتركز على السجلات والمحفوظات، وحماية الشهود

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ التوصية
	والمتضررين، والاستجابات لطلبات الحصول على معلومات، فضلا عن الخفض التدريجي للأنشطة بصورة منظمة من أجل إنجاز الإغلاق في عام 2023. وترد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة الإنجاز في الميزانية المنقحة للمحكمة لعام 2022 وفي ميزانية عام 2023، وقد وافقت عليها لجنة إدارة المحكمة.
تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق حالة التبرعات واتجاهها المتناقص، وتثق في أن المعلومات المستكملة عن آخر التبرعات ستقدم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير. وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها الحكومة اللبنانية في مواصلة دعمها المالي للمحكمة، تكرر اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام والمحكمة أن يكثفا جهودهما لجمع التبرعات، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع أعضاء لجنة الإدارة والدول المهتمة الأخرى على تجديد جهودها المالية (انظر A/75/7/Add.40، الفقرة 18). (الفقرة 20)	يرجى الرجوع إلى الفرع الرابع من هذا التقرير.
في حين تشير اللجنة الاستشارية إلى الانخفاض الكبير في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بعام 2021، فإنها ترى أن المحكمة يمكن أن تواصل خفضَ تكاليفها وتعزيزَ كفاءة عملها، بسبل منها التعجيل بالانتهاء من تحديد الموقع المشترك للمهام المتبقية للمحكمة واتفاقات الخدمات المشتركة، فضلا عن تأجيل النفقات غير العاجلة. (الفقرة 25)	بفضل قرار تقديم موعد النطق بحكم الاستئناف بشهر واحد، تمكنت المحكمة من إصدار ميزانية منقحة لعام 2022 تمثل تخفيضا قدره 100 326 دولار مقارنة بالميزانية الأصلية لعام 2022. وأُجريت تخفيضات أخرى من خلال الأخذ بتدابير تحقيق الكفاءة حيثما أمكن، وشمل ذلك إلغاء بعض الوظائف الشاغرة وتحوُّل معظم قضاة غرفة الاستئناف إلى العمل غير المتفرغ اعتبارا من نيسان/أبريل 2022. وبالنسبة لعام 2023، تستند خطة الإنجاز المتفق عليها إلى إطار فعال من حيث التكلفة لإنجاز عمل المحكمة. وستغادر المحكمة مبناها الحالي في نهاية عام 2022 وستوفر بذلك تكاليف شغل المبنى والتكاليف المتصلة بالأمن خلال عامها الأخير. وتسير ترتيبات إيجاد موقع مؤقت وفعال من حيث التكلفة مع المنظمات الشقيقة على الطريق الصحيح ومن المتوقع أن تُوضع موضع التنفيذ بحلول نهاية عام 2022 لعدد محدود من الموظفين ولخواديم شبكة المحكمة وبنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والأصول التي تتطلب موقع استضافة لها في عام 2023 قبل نقلها إلى الجهات الوديعة المقبلة عند إغلاق المحكمة. وخفضا للتكاليف، سيواصل معظم الموظفين العمل عن بعد في عام 2023، حيث سيُستأجر حيز مكاتب ضئيل جدا من منظمة شقيقة حسب الاقتضاء. وستُودَع السجلات المادية للمحكمة لدى وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية خلال عام 2023، قبل نقلها إلى الأمم المتحدة بعد إغلاق المحكمة.

المرفق الثاني

الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان

الجدول ألف-1

الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
التبرعات المحصَّلة منذ إنشاء المحكمة (عام 2007) حتى عام 2021	733 497,5
الفائدة المكتسبة منذ إنشاء المحكمة والتسويات أو الإيرادات الأخرى	1 876,0
إيرادات أخرى	4 696,7
المجموع الفرعي	**740 070,2**
باء - النفقات	740 070,2
الرصيد المالي (العجز)	**-**

الجدول ألف-2

الوضع المالي للمحكمة الخاصة بلبنان لعام 2022 والتوقعات لعامي 2022 و 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - إيرادات عام 2022	
الرصيد المرحَّل المتاح	-
التبرعات المحصَّلة لعام 2022	1 065,4
التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2022	-
التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2022	-
مبلغ الإعانة المالية المعتمدة	6 000,0
المجموع الفرعي	**7 065,4**
باء - الميزانية المنقحة لعام 2022[أ]	**(7 065,4)**
جيم - الفائض المقدر/(العجز) المقدر لعام 2022	**-**
دال - إيرادات عام 2023	
التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2023	-
التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2023	-
المجموع الفرعي	**-**
هاء - الميزانية المقترحة/المعتمدة لعام 2023[ب]	**(2 968,0)**
واو - العجز المقدر لعام 2023 (المقرر أن تغطيه الإعانة المالية من الميزانية العادية)	**(2 968,0)**

(أ) وافقت لجنة الإدارة في 19 أيار/مايو 2022 على الميزانية المنقحة لعام 2022 بمبلغ 900 690 6 يورو (أي ما يعادل 400 065 7 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 15 أيار/مايو 2022 البالغ 0,947 يورو للدولار الواحد).

(ب) وافقت لجنة الإدارة في 8 آب/أغسطس 2022 على ميزانية عام 2023 بمبلغٍ مجموعه 050 959 2 يورو (أي ما يعادل 955 967 2 دولار باستخدام سعر الصرف الساري في 15 أيلول/سبتمبر 2022 البالغ 0,997 يورو للدولار الواحد).

المرفق الثالث

المخطط التنظيمي

قلم المحكمة	مكتب المدعي العام	غرف المحكمة
1 ف-5؛ 1 ف-4؛ 4 ف-3؛ 2 ف-2	1 ف-4 (70 بالمائة)؛ 1 ف-4	1 ف-2 (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2023)